

الجزء
خارجة المجلد



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٩ محرم سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٧١ م العدد ٢٢٨٨

المحتوى

صفحة

٤١٧	قانون معدل لقانون مراقبة اشربة السبنا	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١
٤١٨	نظام الجمعية الخيرية للقوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٧١
٤٢٢	نظام المعالجة خارج مراكز ومستشفيات الحكومة	نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧١
٤٢٥	النظام المالي لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٧١
٤٢٩	نظام اللوازم والمستودعات لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١
٤٣٦	نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧١
٤٣٧	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧١
٤٣٨	نظام تسويق وبيع البرامج والاعلام التلفزيونية	نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧١
٤٤٤	الاتفاقيات	

هكذا عند الاصل

طبعة القوات المسلحة الهاشمية

- هـ - تقديم قروض لافراد القوات المسلحة ببالدة بمحدها الهيئة على ان لا تزيد عن ٦٪ .
و - معالجة المرضى من عائلات افراد القوات المسلحة داخل المملكة وخارجها حسب توصية مدير الخدمات الطبية الملكية ومعالجة الفقراء من المتقاعدين وذويهم اذا دعت الحاجة الى ذلك.
ز - شراء العقارات والاراضي وبيعها وتأجيرها لمنفعة افراد القوات المسلحة .

المادة ٤ - أ - تعتبر الجمعية شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة يمثلها الرئيس .

ب - يتولى النائب العام امر تقديم الدعاوى والدفاع في دعاوى الجمعية ويقوم بالرافعة فيها الى آخر درجة من درجات المحاكمة ويتولى تنفيذ الاحكام الصادرة لمصلحة الجمعية طبقاً لأحكام قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ وما طرأ عليه من تعديلات .

المادة ٥ - يتكون دخل الجمعية من :

- أ - الاشتراكات التي تحصل من افراد القوات المسلحة .
ب - التبرعات التي تقدمها الهيئات الاجتماعية والحكومية او اية جهات اخرى .
ج - ريع الخفلات الخيرية واليانصيب وبيع القوافيم السنوية وبيع الاراضي والعقارات وتأجيرها .
د - فوائد القروض والمبالغ المودعة بالبنوك والاستثمارات التي تراها الهيئة مناسبة .

المادة ٦ - يعتبر الاشتراك في الجمعية الراميا لكل فرد من القوات المسلحة ويجري اقتطاع الاشتراك من رواتب الافراد من قبل المدير المالي وفق القوائم التي تقررها الهيئة وينتهي اشتراك الفرد بانتهاء خدمته في القوات المسلحة .

المادة ٧ - تودع اموال الجمعية في اخذ البنوك ولا يحق لأمين الصندوق الاحتفاظ بما يزيد على الخمسين ديناراً .

المادة ٨ - أ - لا يجوز صرف اي مبلغ الا بقرار من الهيئة وبموافقة الرئيس او نائبه .

ب - لا يجوز سحب اي مبلغ من المال الا بتوقيع المفوضين بالتصريح حسبما تقررره الهيئة .

ج - للهيئة اصدار تعليمات مالية لتنظيم صرف النقود وسحبها .

المادة ٩ - أ - تتولى ادارة الجمعية هيئة مؤلفة من القائد العام او من ينوبه رئيساً وعضوية عدد من الضباط لا يزيد على سبعة يسميهم القائد العام لمدة سنتين قابلة للتجديد على ان يكون من بينهم عضو حقوقي وآخر مالي يتولى امانة الصندوق .
ب - تنتخب الهيئة من بين اعضائها نائباً للرئيس .

ج - يعين القائد العام السكرتير والمحاسب والمستخدمين الآخرين وله ان يستبدلهم من وقت لآخر .

المادة ١٠ - أ - تقدم الهيئة انتخاباتها بدعوة من الرئيس او نائبه كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ب - لا يتم التصائب الا بحضور ثلثي الاعضاء بشرط ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه .

ج - تصاب قوائم الهيئة بالاكثرية وللرئيس صوتاً موثقاً عند تساوي الاصوات .

المادة ١١ - يتناط بالهيئة الوظائف التالية :

- أ - تخطيط السياسة العامة للجمعية .
ب - شراء وبيع الاراضي والعقارات وتأجيرها .
ج - وضع الموازنة العامة للجمعية .
د - استثمار اموال الجمعية .

هـ - مراقبة الحسابات ودفاتر الجمعية وحفظها .

و - تدقيق الجرد السنوي او اي جرد آخر تقرر الهيئة اجراؤه .

ز - تقديم التواصي للقائد العام بشأن تقرير مدققي الحسابات السنوي .

ح - اقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .

المادة ١٢ - أ - تبدأ السنة المالية للجمعية في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول من السنة ذاتها .

ب - يقدم امين الصندوق للهيئة الميزانية العامة وبياناً بالواردات والمصروفات في نهاية كل سنة .

المادة ١٣ - أ - على امين الصندوق ان يقدم كفالة مالية وفق نظام كفالات موظفي الدولة .

ب - لا يجوز لأمين الصندوق استيفاء اي مبلغ الا بموجب ايصال رسمي .

المادة ١٤ - تعتبر سجلات الرواتب لدى المدير المالي جزءاً لا يتجزأ من سجلات الجمعية الحسابية ويرجع اليها عند استيفاء الاشتراكات واسترداد القروض او اية امور اخرى .

المادة ١٥ - السكرتير مسؤول عن كافة مخاربات الجمعية وعن الاحتفاظ بسجلاتها ويقوم بأي امر يتناط به من قبل الهيئة .

المادة ١٦ - للقائد العام بتنسيب من الهيئة صلاحية اصدار التعليمات في الامور التالية :

- أ - تنمية موارد الجمعية .
ب - تحديد مقدار القروض ومدد تسديدها .
ج - تحديد كيفية استخدام موظفي الجمعية ورواتبهم ووظائفهم .
د - اي امر آخر يكفل تنفيذ هذا النظام .

المادة ١٧ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الجمعية .

المادة ١٨ - ترتبط الهيئة بالقيادة العامة للقوات المسلحة فيما يتعلق بكافة اجملها التي لم يرد عليها النص في هذا النظام .

المادة ١٩ - يكون حل الجمعية والتصرف باموالها بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من القائد العام .

هكذا من الأصل

المادة ٢٠ - تحال الى الجمعية الحقوق والالتزامات الهائدة للجمعية الخيرية للقوات المسلحة الاردنية التي كانت قائمة بتاريخ نفاذ هذا النظام بالاستناد الى تعليمات ادراية وتعتبر هذه الحقوق والالتزامات بانها نشأت بصورة صحيحة كما لو كانت قد صدرت بمقتضى هذا النظام .

١٩٧١/٢/٢٠

محمدين طلال

وزير الخارجية
عبد الله صلاح
وزير الداخلية
احمد الازري
وزير الشؤون
صبيح امين محمود
وزير الصحة
عبد السلام الخالدي
وزير الزراعة
عبد الله
وزير التعليم
عبد الله
وزير الثقافة
عبد الله

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدولة الاردنية الحرة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧١

نظام المعالجة خارج مراكز ومستشفيات الحكومة

صادر بالاستناد الى المادة (٨٠) من قانون الصحة العامة رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المعالجة خارج مراكز ومستشفيات الحكومة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المراكز والمستشفيات الحكومية : هي المراكز والمستشفيات الحكومية التي تأسست قبل تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

المستشفى : هو المستشفى الذي تأسس بعد تاريخ نفاذ هذا النظام .

هذا من الأصل

المادة ٣ - إذا ادخل المشترك أو المنتفع إلى مستشفى بخاص بصورة اسعاف للمعالجة جليسه أو على المسؤول أن يبلغ مدير الصحة أو مدير مستشفى الحكومة في المحافظة أو الأوامر فوراً لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجته أو نقله إلى مستشفى الحكومة .

المادة ٤ - تتم معالجة المشترك أو المنتفع خارج مؤسسات وزارة الصحة في داخل المملكة بقرار من اللجنة الطبية المركزية العلاجية وموافقة الوزير ضمن المبادئ التالية :

١ - عدم وجود المكان الشاغر في المستشفى الحكومي .

٢ - عدم وجود الاختصاصي المناسب .

المادة ٥ - تخصص الدرجة في المستشفى الحكومي كما يلي :

١ - الدرجة الخصوصي للوزراء ، النواب ، الاعيان ، موظفو الدرجة الخصوصي والاولى (ب غرفة ذات سرير واحد) .

٢ - الدرجة الاولى . موظفو الصنف الاول (غرفة ذات سريرين) .

٣ - الدرجة الثانية . موظفو الصنف الثاني .

٤ - الدرجة الثالثة . المستخدمون (غرفة أكثر من اربعة اسرة) .

المادة ٦ - تتم المعالجة للمشترك الاثامي فقط خارج المملكة بتوصية من اللجنة الطبية العليا وموافقة وزير الصحة ويعطى سلفة للمريض على الحساب .

المادة ٧ - أ - عندما تتم الموافقة على المعالجة خارج مراكز ومستشفيات الحكومة في داخل المملكة أو خارجها تدفع وزارة الصحة من مخصصات التأمين الصحي النسب التالية من نفقات المعالجة على أن تحسم السلفة المقررة بالمادة السادسة .

١ - ٥٠٪ من تكاليف الإقامة (النامة) في المستشفى للدرجة الخصوصي .

٢ - ٦٠٪ من تكاليف الإقامة (النامة) في المستشفى للدرجة الاولى .

٣ - ٧٠٪ من تكاليف الإقامة (النامة) في المستشفى للدرجة الثانية .

٤ - ٨٠٪ من تكاليف الإقامة (النامة) في المستشفى للدرجة الثالثة .

٥ - ٧٠٪ من بقية تكاليف المعالجة المشترك الاثامي .

٦ - ٨٠٪ من بقية تكاليف المعالجة المشترك الاختياري .

٧ - ٥٠٪ من بقية تكاليف المعالجة للمنتفع المشترك الاثامي داخل المملكة فقط .

٨ - ٤٠٪ من بقية تكاليف المعالجة المشترك الاختياري داخل المملكة فقط .

تسدد الوزارة تكاليف المعالجة على نفقة المشترك إلى المنتفع إذا لم يتوخد بموافقة مسبقة على ذلك من اللجنة ذات الاختصاص وموافقة المراجع المختصة .

المادة ٨ - تدفع قيمة هذه النفقات من موازنة التأمين الصحي .

المادة ٩ - وزارة الصحة غير مسؤولة عن معالجة المشترك الاثامي أثناء اجازته خارج البلاد ما عدا نفقات معالجة حوادث الاسعاف . فتطبق عليه الفقرة (أ) من المادة السابعة .

المادة ١٠ - على الموظف الموقد في وظيفة رسمية خارج المملكة عندها يحتاج لمعالجة طارئة ان يعام اقرب سفارة او قنصلية اردنية والتي بدورها تطلب الموافقة من وزارة الصحة بعد اطلاعها على وجز الحالة وظروفها ليتم تسديد النفقات حسب المادة السابعة من هذا النظام .

المادة ١١ - موظفوا السفارات والسلك الدبلوماسي في الخارج يتبعون النظام الخاص بهم .

المادة ١٢ - لغايات هذا النظام يحق لوزير الصحة ان يتعاقد مع ادارة اي مستشفى خصوصي او طبيب اختصاصي بعد الاتفاق على قائمة الاسعار المقدمة من قبل ذلك المستشفى او الاختصاصي .

المادة ١٣ - يلغى اي تشريع يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٧١/٢/٢٠

يحيى بطال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الاشياء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد الازوي	صبيح امين عمرو	وزير الدفاع وصلي التل

وزير داخلية للشؤون	وزير العدل	وزير الصحة ووزير
الاقتصاد الوطني	البلدية والقروية	دولة لشؤون رئاسة الوزراء
فواز قاتيش	فواز الروسان	عبد السلام الخال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار وكالة	وزير الشؤون
محمد البشير	ابراهيم الحياشنة	محمد خلف

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاوقاف
فتحي المصري	مصطفى حودين	اشحق الفرحان

هكذا من الأصل

نحسب الله الملك محمد بن الحسين بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٧١

النظام المالي لمؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية

صادر بالاستناد الى المادة ٢٢ من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩

الفصل الاول

تعريف واحكام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للإلغاف والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

أ - الموازنة : الجداول المتضمنة تقديرات الواردات والنفقات لسنة مالية واحدة .

ب - اللجن المالية : اللجنة المؤلفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة لممارسة الصلاحيات التي يخولها لها المجلس .

ج - المحاسب : موظف المؤسسة الذي انيط به قبض الاموال وحفظها وصرفها ومراقبتها .

د - موظفو المحاسبة : المدير المالي والمحاسبون والمدققون وامناء الصناديق واي موظف يعين او يعهد اليه مسؤولية نقدية او تنظيم وتسجيل اية معاملة مالية او حسابية تتعلق باموال المؤسسة . ومن يعطي سلفة النفقات .

الفصل الثاني

الواجبات العامة

المادة ٣ - يكون المدير مسؤولاً عن جميع حسابات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها وعلى كافة معاملاتها المالية والحسابية وله ان يضع التعليمات الضرورية وعليه :

أ - ان يتحقق ان المؤسسة اثبتت في حساباتها احكام قانون المؤسسة وهذا النظام والطرق الحسابية التي يقرها والتعليمات التي يصدرها بمقتضى هذه النظام .

ب - ان يتحقق من ان جميع الاحتياطات الكافية قد اتخذت للحفاظ على اموال المؤسسة .

ج - يكون المدير مسؤولاً امام المجلس عن تنفيذ جميع الصلاحيات المقررة له بموجب قانون المؤسسة وهذا النظام .

المادة ٤ - موظفو المحاسبة مسؤولين شخصياً عن القيام بالاعمال المالية والحسابية المختصة بدوائرهم او اقسامهم بما في ذلك الالتزامات والصرفيات الفعلية وقبض الايرادات وعن اي خطأ في الحسابات التي يقدمونها بالذات او تقدم تحت مسؤوليتهم وعليهم ان يقدموا تقارير بالواردات والنفقات بالاقوات التي يحددها المدير .

الفصل الثالث

الموازنة

المادة ٥ - أ - ينظم المدير بالتعاون مع المدراء المختصين مشروع موازنة سنوية ويعرضه على المجلس لبحثه واقراره ثم تقديمه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه وفقاً لاحكام قانون المؤسسة .

ب - تتكون الموازنة من جدولين اولهما يتضمن الواردات والثاني يبين اعتمادات النفقات السنوية المقبلة .

المادة ٦ - يتولى المدير المالي تنفيذ الموازنة تحت اشراف المدير .

المادة ٧ - أ - يجوز للمدير الموافقة بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة نقل مخصصات اية مادة في الموازنة الى اية مادة اخرى في موازنة الدائرة ذاتها .

ب - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير الموافقة على نقل مخصصات اية مادة لاي دائرة الى اية مادة لاي دائرة اخرى في المؤسسة .

الفصل الرابع

الترخيص بالصرف ومراقبة اتفاق المخصصات

المادة ٨ - يبلغ رئيس المجلس المدير الموازنة المصادق عليها وعلى المدير ابلاغها الى مدراء الدوائر والاقسام لاتخاذ الاجراءات التالية :-

أ - تنظيم اجازات صرف بالاتفاق من المخصصات لكافة الدوائر والاقسام في المؤسسة باسم المدير المالي او مدراء الدوائر والاقسام المختصة حسبما تقتضي الضرورة .

ب - تنظيم اجازات صرف سنوية او ربع سنوية او شهرية بمن المخصصات المقررة في الموازنة للموافقة عليها من قبل المدير قبل المباشرة بالاتفاق .

المادة ٩ - لا يجوز لموظفي المحاسبة صرف اية مبلغ من النفقات الداخلة في الموازنة ما لم يصدر لهم اذن من قبل المدير وفقاً للاجراءات التي يقرها .

هكذا من الأصل

نحس الحسين لله ملك الله الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

نظام اللوازم والمنودعات لمؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية

صادر بالاستناد الى المادة ٢٢ من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩

الفصل الاول

تعريف واجسام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والمستودعات لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

أ - لجنة العطاءات العامة / لجنة العطاءات المؤلفة بموجب هذا النظام .

ب - اللوازم % الطائرات والموتورات والمواد والآلات وقطع الغيار والمعدات والاثاث والقرطاسية والكتب والملفات ومساقط النقل الارضية واية خدمات تعاقدية واعمال انشاء وصيانة ضرورية لاعمال المؤسسة .

المادة ٣ - يجوز للمدير الاداري شراء لوازم ومهمات من الاسواق المحلية والتعاقد على تقديم خدمات لغيره من المؤسسات على ان لا يزيد على مائة دينار ويتم الشراء بواسطة لجنة مشتريات تخيلية مؤلفة من ثلاث اشخاص من موظفي المؤسسة .

ج - يتم شراء اللوازم والتعاقد على الخدمات التي تتجاوز قيمتها مائة دينار بواسطة اللجنة .

د - يجوز للجنة ان تعين لجانا فرعية حسبما يري ذلك لازما . وعلى هذه اللجان الفرعية ان تعقد في اجراءاتها بالاصول التي تتبعها لجنة العطاءات العامة وعلى ان تصدق قرارات اللجان الفرعية من قبل اللجنة العامة . وتكون خاضعة لتصديق المدير العام .

هـ - في حالة حصول اختلاف في الرأي بين المدير العام واللجنة على تصديق القرارات يرفع الامر الى المجلس .

المادة ٤ - ١ - تشكل لجنة العطاءات العامة على الوجه التالي :

المدير الاداري / رئيسا

المدير المالي / عضوا

مدير الدائرة المختصة / عضوا

ب - اللجنة ان تستدعي اي شخص للاستئناس برأيه او الاستفادة من خبرته .

ج - في حالة تغيب أحد أعضاء اللجنة يتدب المدير أحد مدراء الدوائر لينحل محله طيلة فترة غيابه .

المادة ٥ - تتولى اللجنة فتح المظاريف والتوقيع على أوراق المناقصات والبت بالعطاءات وتصديق قراراتها بالاكثورية ويجوز لها دعوة المناقصين لحضور اجتماع دراسة العطاءات اذا رأت ذلك مناسباً .

المادة ٦ - تعرض اللجنة قراراتها على المدير أو من ينوبه لهذه الغاية لتصديق أو النقص ختلال اسبوع من تاريخ اتخاذ القرار ، فاذا لم يتخذ قرارا بالتصديق أو النقص بعد مرور اسبوع يعتبر القرار نهائياً ونافذاً .

المادة ٧ - يعهد الى موظف خاص القيام بأعمال سكرتارية اللجنة ويتولى حفظ القيود والسجلات والملفات والنجاز كافة المهام المتعلقة بالعطاءات ولا يحق له الاشتراك في عضوية اللجنة أو أي من لجان المشتريات الأخرى .

المادة ٨ - يختص صندوق خاص باللجنة ويكون له ثلاثة مقاييس مختلفة يحتفظ كل عضو من أعضاء اللجنة بواحد منها وتودع العطاءات من قبل المناقصين انفسهم او مندوبيهم في صندوق العطاءات .

المادة ٩ - ١ - يرفق المناقصون تأمينا تقديما أو كفالة بنكية أو شيكا مصدقا بمبلغ لا يقل عن ١٠٪ من قيمة العطاء ولا ينظر في العروض غير الممزقة والتأهيلات المقررة .

ب - لا ينظر في العروض التي ترد متأخرة عن الموعد المحدد لاستلام العطاءات الا اذا وردت قبل فتح العطاءات ورات اللجنة قبولها لمصلحة المؤسسة .

ج - على سكرتير اللجنة ان لا يسل أي مظهر شروط دعوة العطاء ما لم يبرز رخصة مهن تخوله حق ممارسة اعمال التمهينات .

المادة ١٠ - يجوز للمدير بموافقة المجلس في حالة إحصار التوريد في جهة واحدة أو في حالة الضرورة الملحة الموافقة على الشراء بطريق التكليف المباشر أو التعاقد المباشر كما يحق له الشراء ايضا دون مناقصات اذا كانت اللوازم لا تتجهج الا جهة واحدة أو كانت قطع غيار لا تستعمل الا نوع معين من الآلات والمعدات على ان يتم الشراء من الشركة المنتجة أو وكيلها العام اذا كانت الاسعار بقررة ومعروفة ومعتدلة . شريطة تزويد اللجنة بنسخ من المراسلات .

المادة ١١ - المؤسسة غير ملزمة بقبول ادنى الاسعار وانما يؤخذ بعين الاعتبار الجودة ومواعدة التسليم ومطابقة العروض للمواصفات وكفاءة ومقبولة المتعهد بما يؤمن مصلحة المؤسسة كما يجوز للمؤسسة تجزئة العطاء واحالته بالشكل الذي تراه موافقا لمصلحتها ويحق للمؤسسة إلغاء العطاء كلياً دون ان يرتب عليها اي التزام للمناقصين وعلى الجهة المختصة الذي تجاوزها اقل الاسعار تعليل ذلك .

المادة ١٢ - يستحصل على ثلاثة عروض على الاقل لكل عطاء اذا تطلب الحصول على ثلاثة عروض وكانت الاسعار اقل من الاسعار الرائجة يعاد الاعلان عن العطاء مرة ثانية وفي حالة تقديم اقل من ثلاثة عروض في المرة الثانية للملجنة الحق في تقرير الشراء بالنسبة المناسب .

هكذا من اجل

المادة ١٣- عند احالة المناقصة تختم العيّنات المقدمة بحضور اللجنة وتحفظ مع العطاء المقبول لدى سكرتير اللجنة ، اما العيّنات الاخرى فيرد الى اصحابها بناء على طلبهم ، ويبلغ الشخص او الشركة التي احيل عليها العطاء قرار الاحالة خطيا بالبريد المسجل او بتوقيعه او توقيع مندوبه على استلام اشعار التبليغ وذلك خلال مدة اقصاها اسبوعا من تاريخ تصديق قرار الاحالة .

المادة ١٤- لا تصرف قيمة الاوزام المشتراة او الخدمات المقدمة سواء بالمنافسة او غيرها الا بعد قبول الاوزام او الخدمات من الجهة المختصة ومطابقتها للمواصفات وتنظيم مستند ادخالات بها او محضر استلام ما لم ينص العقود والاعتمادات المستندية على غير ذلك .

المادة ١٥- على الموظفين المسؤولين ان يشعروا اللجنة عن حاجاتهم من الاوزام والخدمات قبل مدة شهر واحد بالنسبة للمشتريات المحلية وثلاثة اشهر بالنسبة للمشتريات الخارجية وان يبينوا التفاصيل الكافية عن نوعها وكميتها والحاجة اليها وتاريخ تسليمها وغير ذلك من المعلومات الضرورية .

الفصل الثالث

استلام الاوزام وادخالها بالمستودعات

المادة ١٦- يكون استلام الاوزام للمشتريات الداخلية عن طريق لجنة يعينها المدير واللجنة المذكورة الحق برفض استلام الاوزام التي تغاير شروط العطاء والمواصفات وان ترفع تقريرها بذلك الى المدير لاتخاذ القرار النهائي وعلى لجنة الاستلام حال انتهاء من فحص واستلام الاوزام وتوقيعها على مستندات الاستلام ان تقوم بتسليمها الى امين المستودع لحفظها حسبما هو مبين في هذا النظام .

المادة ١٧- يتم استلام الاوزام للمشتريات الخارجية وتسليمها على النحو التالي :-

- أ - لدى وصول الاوزام الى مركز الوصول يقوم الموظف او الجهة المفوضة من المدير بالتخليص عليها وانجاز كافة المعاملات المتعلقة بها .
- ب - يقوم المفوض بالتخليص بمعاينة الطرود وتوقيع بوالص الشحن والمعاملات الاخرى المتعلقة بها وعليه في حالة وجود دلائل عطب او نقص في هذه الطرود ان يقوم بفتحها وتدقيق محتوياتها بحضور وكلاء واسطة النقل ووكلاء التأمين قبل ارسالها الى مكان التسليم . ولدى اكتشافه اي عطب او نقص يجب ان يحصل على شهادة بذلك من قبل وكيل واسطة النقل ووكيل التأمين ويرفعها مع تقرير بواقع الحال الى المدير لتقديم طلب للجهات المسؤولة بالتعويض .
- ج - يتم فحص الاوزام حال وصولها الى مكان التسليم من قبل لجنة الاستلام التي يعينها المدير وعليها ان تثبت من انطباقها على شروط العقد الخاص بها اذا تم شراؤها وفقا للعقد . وينظم محضر استلام يوقع عليه اعضاء اللجنة .
- د - بعد الانتهاء من فحص الاوزام تقوم لجنة الاستلام بتسليمها الى امين المستودع لحفظها .

المادة ١٨- في حالة ارسال الاوزام بواسطة السيارات تنظم مذكرة شحن على ثلاث نسخ ترسل النسخة الاصلية مع النسخة الثانية الى الموظف المستلم وتحفظ النسخة الثالثة لدى الموظف المرسل بعد توقيعها من المسؤول عن السيارة ويوقع الموظف المستلم النسخة الاصلية ويعيدها الى الموظف المرسل . وفي حالة ارسال الاوزام بوسائل النقل الاخرى تطبق حينئذ القواعد والاصول المعمول بها لتلك الحالة .

المادة ١٩- موظفو العقود والمشتريات مسؤولون عن متابعة كافة المعاملات المتعلقة بشحن الاوزام واستلامها وتسليمها وارسلان بوالص الشحن او الحواظف البريدية الى الموظف المفوض او معتمد التخليص وغير ذلك من الاعمال التي تؤمن سرعة الشحن والتسليم والاستلام .

المادة ٢٠- يقدم الموظف المفوض او معتمد التخليص كشفا بمصاريف التخليص والنقل وكافة المصاريف الاخرى المتعلقة باستلام وتسليم الاوزام الى موظف العقود والمشتريات لتتصدق عليها واحالتها الى المدير المالي للموافقة والصرف .

المادة ٢١- جميع الاوزام المشحونة باسم المؤسسة يجب ان تؤمن لمنفعة المؤسسة وان ترفق بها بوليصة / بوالص التأمين .

المادة ٢٢- يعين المدير او المفوض من قبله عدد المستودعات الضرورية وانواع الاوزام الواجب ادخالها في كل مستودع من هذه المستودعات وترقم المستودعات بارقام متسلسلة بالاضافة الى اسم الموقع .

المادة ٢٣- تدخل جميع الاوزام في المستودعات بموجب مستندات ادخال يوقعها امين المستودع وتفيد في سجلات الاوزام المخصصة لها .

المادة ٢٤- تؤيد نفقات الادخالات في سجل الاوزام بالمستندات التالية :-

- أ - الاوزام المشتراة من الخارج ومحليا
 - ١ (مستند الادخالات
 - ٢ (نسخة / من محضر الاستلام
 - ٣ (نسخة الفاتورة
 - ٤ (نسخة من طلب الشراء او العطاء
- ب - الاوزام المنقولة من مستودعات اخرى
 - ١ (نسخة مستند الاخراجات من المستودع الذي نقلت منه تلك الاوزام
 - ٢ (مذكرة الاذن بالنقل الموقعة من الموظف المفوض ان وجدت
- ج - الاوزام المصنوعة
 - ١ (مستند الادخالات
 - ٢ (شهادة الصنع من الموظف المختص مع تصديق المدير المختص

هذا من الفصل

المادة ٢٥ - يجب الاحتفاظ بسجلات الوازم يدون فيها ما ادخل للمستودعات وما اخسرج منها بموجب مستندات خاصة ويبين الرصيد عند كل ادخال واخراج على النموذج المختص .

المادة ٢٦ - يوضع لكل صنف من الوازم الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون فيها ما يجري ادخاله او اخلاله من الوازم حالا على ان يوقع الموظف ازاء كل نفقة .

المادة ٢٧ - لا تقيد الوازم القابلة للاستهلاك الفوري مما يشتري بكميات صغيرة عهدة في سجل الوازم الا انه يجب ان يدرج على المطالبة بها شهادة مصدقة من الموظف المعتمد من المدير المختص بانها « لوازم قابلة للاستهلاك الفوري لم تقيد عهدة في سجل الوازم » .

المادة ٢٨ - يزود أمين المستودع بموازين وعبارات ومقاييس ومكاييل لاستعمالها في استلام الوازم وصرفها وعليه ان يتأكد من أن آخر انها مضبوطة .

الفصل الرابع

صرف الوازم

المادة ٢٩ - يجري صرف الوازم من المستودعات بموجب طلبات لوازم على النماذج المقررة لما موقفة من مدراء الدوائر او من يفوضهم .

المادة ٣٠ - ينظم أمين المستودع مستندات اخراج بالوازم المصروفة على النماذج الخاصة وتوقع من قبل المستلم والمسلم ويثبت في الاخراج رقم وتاريخ طلب الوازم المصروفة في البطاقات المخصصة لذلك .

المادة ٣١ - يسك بطاقات عهدة خاصة تدون فيها الوازم المصروفة والمرجعة بالنسبة لكل مستودع فرعي او موظف صرفت له لوازم من المستودعات .

الفصل الخامس

بيع الوازم والائلافها وشطبها

المادة ٣٢ - أ - يقدم المدير المختص تقريراً سنوياً بالوازم والمهمات الزائدة عن حاجة المؤسسة او الوازم غير الصالحة للاستعمال .

ب - للمدير بيع الوازم او المهمات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة أو شطبها ويجري بيع الوازم عن طريق لجنة ثلاثية ينسبها المدير الإداري ويوافق عليها المدير بعد الإعلان عنها في الصحف المحلية وتبقي أثمانها إيراداً لحساب المؤسسة في المادة المخصصة لذلك .

ج - يجوز للمجلس اهداء الوازم المقرر ائلافها الى الدوائر والمؤسسات الرسمية او الخيرية ان كانت مما يمكن الاستفادة منها .

المادة ٣٣ - يجوز للمدير الموافقة على شطب اية خسارة تقع في الوازم شريطة ان تكون غير ناتجة عن افعال او تقصير اذا لم تتجاوز قيمتها (٢٥) دينار واذا زادت القيمة عن ذلك لا يجري الشطب بقسراً من المجلس بناء على تشييب المدير .

الفصل السادس

مراقبة الوازم

المادة ٣٤ - كل موظف تعهد اليه مسؤولية اقتناء او حفظ لوازم تخص المؤسسة يكون مسؤولاً شخصياً ومالياً عن المحافظة عليها وصيانتها وعليه ان يقدم كفالة مالية بالبلغ والشكل اللذين يقررهما المدير .

المادة ٣٥ - يعين المدير موظفاً لقيام بالتفتيش على مستودعات المؤسسة شريطة ان لا يقل عن مرة واحدة كل ثلاثة اشهر وعلى المفتش ان يقدم تقريراً مفصلاً مرة كل ستة اشهر ويجب ان يتضمن هذا التقرير ما يلي :-

أ - مقارنة مفردات الادخالات والاخراجات المدونة في بطاقات الوازم بمستنداتها او مراجعة بعض الانواع للتأكد من صحتها .

ب - اختيار ما اذا كانت ارصدت البطاقات مطابقة للموجود في المستودع .

ج - تفقد حالة المستودع وساحته وغالائه .

د - تفقد ترتيب الوازم في المستودع وحالتها .

هـ - التثبت فيما اذا كانت البطاقات محفوظة بحالة منتظمة والتبدي فيها جاز بأوقاته .

و - التثبت فيما اذا كانت المستندات محفوظة بانتظام .

ز - بيان فيما اذا كانت توجد في المستودع لوازم فائضة .

ح - توصي اللجنة او الموظف القائم بالتفتيش .

المادة ٣٦ - على أمين المستودع أن يقدم الى المدير المختص تقريراً بلا ابطاء حال حدوث اي فقدان او تلف او ضرر او تباين بين موجود السجل أو البطاقات وموجود المستودع ويتحمل الموظف المسبب للخسارة أو النقص الحاصلين بعد اجراء تحقيق من قبل لجنة ثلاثية يؤلفها المدير .

المادة ٣٧ - يعين المدير في بداية كل سنة لجنة لجرد محتويات المستودعات والتأكد من مطابقة موجوداتها على السجلات وتقدم هذه اللجان تقاريرها اليه خلال المدة المعينة من قبله لهذه الغاية .

الفصل السابع

متفرقة

المادة ٣٨ - يعتبر المدير أو من يفوضه خطياً لهذه الغاية مسؤولاً بصورة عامة عن الاشراف على شراء الوازم واستلامها او حفظها ومراقبتها وتدوينها في السجلات وعن كالة الاعمال الاخرى المتعلقة بها بموجب هذا النظام .

المادة ٣٩ - أ - على الموظف المسافر بالاجازة او المقول ان يقابل موجود الوازم التي يهدهه على قيودها في السجل وذلك بالاشتراك مع خافه وعلى كل منهما ان يوقع شهادة من ثلاث نسخ على نموذج خاص وتربل النسخة الاولى الى المدير وتحفظ مع كل منها نسخة .

ب - اذا لم يتم التسليم لاي سبب كان فيعين المدير لجنة تشرف على جرد الوازم وتسليمها للخلف .

هكذا من السجل

المادة ٤٠ - يجب ان تميز بعلامة خاصة جميع الاوازم التي تخص المؤسسة كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٤١ - لا يجوز اجراء الحك والمحو في السجلات والمستندات ويمكن اجراء التصحيح بشطب ما يراد تصحيحه بالمداد الاحمر مع التوقيع بجانب التصحيح ، على انه يجب ان يوقع الموظف المستلم ايضا بجانب اي تصحيح في مستندات الاخراجات .

المادة ٤٢ - يعتمد المدير نماذج السجلات والمستندات المقررة للوازم .

المادة ٤٣ - على المدير التأمين على جميع لوازم المؤسسة الا في الحالات التي لا يرى لزوما لذلك .

المادة ٤٤ - يجوز للمدير تفويض بعض صلاحياته خطيا الى اي موظف في المؤسسة وله ان يلغي تفويض الصلاحية بأمر خطي منه .

المادة ٤٥ - يلغى نظام الاوازم والمستودعات مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية المعمول به عند صدور هذا النظام .

١٩٧١/٢/٢٠

أحمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد اللوزي	الانشاء والتعمير	وزير الدفاع
وزير الداخلية	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة ووزير دولة	وزير الاقتصاد الوطني
فؤاد قاقيش	فواز الروسان	عبد السلام المجالي	عبد الله صلاح

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار بالوكالة	وزير النقل	وزير المواصلات
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرسان	اسحق الفرسان

نحو السلك السلبي للسلطة السياسية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك السياسي الاردني لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ :

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى مستهل قائمة الوظائف الواردة بها :

(امين عام ١٤٠ دينارا)

المادة ٣ - يعدل النظام الاصلي على الوجه التالي :

أ - باضافة المادة التالية اليه بعد المادة (١٠) مباشرة برقم (١٠) مكررة :

المادة ١٠ مكررة :

على الرغم مما جاء في المادة (١٠) من هذا النظام ، لا يجوز نقل الامين العام من مركز وزارة الخارجية قبل مضي خمس سنوات على اقل على عمله في المركز .

ب - باضافة المادة التالية اليه بعد المادة (٢١) مباشرة برقم (٢١) مكررة :

المادة ٢١ مكررة :

تصرف علاوة خاصة لامين عام وزارة الخارجية مقدارها (٧٥) دينارا في الشهر .

١٩٧١/٢/٢٠

أحمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد اللوزي	صبيح امين عمرو	وزير الدفاع

وزير الداخلية	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة ووزير دولة	وزير الاقتصاد الوطني
فؤاد قاقيش	فواز الروسان	عبد السلام المجالي	عبد الله صلاح

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار بالوكالة	وزير النقل	وزير المواصلات
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله

وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية
منيب المصري	مصطفى دودين	اسحق الفرسان	اسحق الفرسان

هكذا منذ الفصل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧١/٢/٢٠.

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ باضافة البند التالي الى الفقرة (ج) منها برقم (٢) ويعاد ترقيم البنود اللاحقة لتصبح ٥، ٤، ٣.

(٢ - ١٤٠ ديناراً امين عام وزارة الخارجية).

١٩٧١/٢/٢٠

أخمين بطلال

وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير المالية احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصلي التل
-------------------------------	-----------------------------	--	--

وزير الاقتصاد الوطني فؤاد قاليبش	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاليبش	وزير الداخلية فؤاد الروسان	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي
-------------------------------------	--	-------------------------------	--

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار بالوكالة محمد البشير	وزير النقل ابراهيم الحياشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الزراعة عمر عبدالله
---	--------------------------------	----------------------------	-----------------------------

وزير الاشغال العامة والاسكان منيب المصري	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقتضيات الاسلامية اسحق الفرخان
---	--	---

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧١

نظام تسويق وبيع البرامج والافلام التلفزيونية

صادر بالاستناد الى المادة ١١ من قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تسويق وبيع البرامج التلفزيونية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ لشهره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يؤسس في مؤسسة التلفزيون قسم خاص يسمى (تسويق البرامج) يعهد اليه تسويق وبيع البرامج التلفزيونية ويكون مدير عام المؤسسة مسؤولاً عنه.

المادة ٣ - ينظم جدول حسب النموذج الذي يوافق عليه وزير المالية بتفاصيل البرامج والافلام المباعة ويضم اليه

نسخة من وصولات المقبوضات التي استوفيت الاثمان بموجبها ، وترسل نسخة منه الى كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة.

المادة ٤ - يحول صافي مبيعات البرامج بعد حسم العمولات والنفقات الاخرى الى محاسب مالية عمان وتدخل في حساب وارادات الخزينة.

المادة ٥ - لرئيس الوزراء صلاحية الاتفاق من غرضات النفقات الاعلامية التي تخصص في موازنة مؤسسة التلفزيون لاغراض اعلامية على النحو الذي يراه مناسباً.

المادة ٦ - لمدير عام المؤسسة صلاحية صرف نفقات تسويق البرامج من المخصصات المرصودة في موازنة المؤسسة لهذه الغاية بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة البرامج والافلام المباعة ويجوز زيادة هذه النسبة في حالات خاصة بموافقة وزير المالية.

هذا من اجل

المادة ٧ - إذا حصلت المؤسسة على برامج وأفلام ذات قيمة بدون مقابل فيجوز للمدير عام المؤسسة صرف مبالغ لا تتجاوز (٣٠٠) دينار في كل حالة من المخصصات المرصودة في موازنة المؤسسة لهذا الغرض .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٢/٢٤

وزير الخارجية	عبد الله صلاح	وزير المالية	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
رئيس الوزراء	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة
وزير الأشغال العامة	عبد الله صلاح	وزير الأشغال العامة	أحمد الوزي	وزير الأشغال العامة	وزير الثقافة والإعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الأشغال العامة

الاتفاقيات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٤٦ تاريخ ١٩٧١/٢/١٠ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي صادق عليها ممثلو الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن الانتفاع بخدمات المعاهد العربية للدراسات والأبحاث الصناعية بشكلا التالي وتفويض السفير الأردني في القاهرة بالتوقيع عليها نيابة عن الحكومة.

مشروع اتفاقية

بشأن الانتفاع بخدمات المعاهد العربية

للدراست والأبحاث الصناعية

ان حكومات :

- المملكة الأردنية الهاشمية
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- جمهورية السودان الديمقراطية
- الجمهورية العراقية
- المملكة العربية السعودية
- الجمهورية العربية السورية
- الجمهورية العربية الليبية
- الجمهورية العربية المتحدة
- الجمهورية العربية اليمنية
- دولة الكويت
- الجمهورية اللبنانية
- المملكة المغربية
- جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

أذ تؤكد حرصها على ضرورة استغلال ثرواتها الطبيعية ، وإيماناً بأن مسؤوليتها أمام الأجيال المقبلة تقتضي البدء في مرحلة التصنيع وتنمية الصناعات القائمة ، وتمكيناً للأفراد من الخيرات الفنية التي تتيحها على الخصوص المعاهد الوطنية العربية في مجال الدراسات والبحوث والتصميمات الصناعية التي تقوم طبقاً للائحة العامة التي وافق عليها مجلس إدارة مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، وتنفيداً لميثاق جامعة الدول العربية ، قد اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس إدارة مركز التنمية الصناعية للدول العربية بقراره الصادر بالجلسة المنعقدة في _____ ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بقراره الصادر بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٧ / ٧ / ٧ من دور انعقاده العادي الـ _____

هكذا من الأصل

مادة (١)

تعهد الاطراف المتعاقدة بان تقوم معاهد الدراسات والبحوث الصناعية التابعة لها باداء ما يطلبه اي طرف منها من خدمات ، تقع في اختصاص هذه المعاهد ، وذلك مقابل اتعاب يتفق عليها - في كل حالة على حده - بين الجهة الطالبة والمعهد المختص مباشرة او عن طريق مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

مادة (٢)

يعين كل طرف متعاقد السلطة المختصة التي تصدر عنها طلبات الخدمة وكذلك السلطة المختصة بتلقي هذه الطلبات ويبلغ ذلك الى الاطراف المتعاقدة الاخرى ومركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

مادة (٣)

أ - يكون طلب الخدمة بكتاب يصدر عن السلطة المختصة المشار اليها بالمادة السابقة يتضمن نوع الخدمة بالتفصيل والمدة التي يحددها للحصول على هذه الخدمة وغير ذلك من البيانات الضرورية الاخرى وتودع نسخة من الطلب لدى مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

ب - على السلطة المختصة المشار اليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية ان تبادر بالرد على الجهة الطالبة خلال مدة اقصاها من تاريخ تلقي الطلب موضحة امكانيات المعهد في اجابة الطلب وان تودع نسخة من الرد لدى مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

مادة (٤)

على كل طرف متعاقد ان يخطر مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية تباعا بما يكون لديه من معاهد وطنية لادراسات والبحوث الصناعية والفرع الصناعة الذي يتخصص فيه كل معهد ويقوم مركز التنمية الصناعية باعداد قائمة بهذه المعاهد تزود بها الاطراف المتعاقدة فور تلقيها .

مادة (٥)

يتولى مجلس ادارة مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية - بناء على طلب اي من الاطراف المتعاقدة - فض اي خلاف او نزاع ينشأ بينها بسبب تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية او اي اتفاق او عقد يبرم استنادا اليها وتكون قراراته ملزمة في هذا الشأن .

مادة (٦)

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة طبقا لقوانينها الداخلية ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعقد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل طرف ، تبليغه الى الدول المتعاقدة الاخرى وإلى مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

مادة (٧)

أ - يجوز لكل دولة عربية . تصبح عضوا في الجامعة العربية ان تنضم الى هذه الاتفاقية بطلب يرسل منها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعقد محضرا بذلك تبليغه الى الاطراف المتعاقدة الاخرى وإلى مركز التنمية الصناعية لدول الجامعة العربية .

ب - ينص ذات الطريق الوارد بالفقرة السابقة بالنسبة لكل بلد عربي يقبل طلب انضمامه الى هذه الاتفاقية .

مادة (٨)

يعمل بهذه الاتفاقية بالنسبة لكل طرف بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديقه عليها او انضمامه اليها .
واثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المثبتة اسمائهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها .
عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في يوم الموافق من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل طرف متعاقد :

عن حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمهورية السودان الديمقراطية

الجمهورية العراقية

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية الليبية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية اليمنية

دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

هكذا من الأصل